"لا نهاية تلوح في الأفق": التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية 2020-2023 - لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/53/CRP.5)

أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تقريرًا جديدًا بعنوان "**لا نهاية تلوح في الأفق: التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية 2020-2023**". ويغطي الأنماط المستمرة والواسعة النطاق والممنهجة للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الاختفاء القسري، في مرافق الاحتجاز في سوريا بين 1 كانون الثاني/يناير 2020 و30 نيسان/أبريل 2023، وسيصدر كورقة اجتماع خلال الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

يستند هذا التقرير إلى **254 مقابلة** أجرتها اللجنة في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2020 ونيسان/أبريل 2023، بما في ذلك أكثر من 200 شخص تعرضوا و/أو شهدوا بشكل مباشر التعذيب أو سوء المعاملة في سياق الاحتجاز في مرافق تديرها السلطات الحكومية أو الجماعات المسلحة غير الحكومية. وجرت 42 مقابلة ثانوية أخرى على سبيل المثال مع ممارسين طبيين وآخرين يعملون مع ناجين من التعذيب وسوء المعاملة ومع أفراد عائلات المحتجزين. كما راجعت اللجنة مقاطع الفيديو والصور المؤيدة والوثائق الطبية وغيرها من الوثائق ذات الصلة.

وكان المحتجزون السابقون في **مرافق حكومية** والذين أُجريت معهم مقابلات لأغراض هذا التقرير قد خضعوا جميعاً تقريباً للحبس مع منع الاتصال لفترات طويلة من الزمن، دون السماح لهم بالاتصال بأسرهم وأصدقائهم ومحاميهم. ووصف هؤلاء المحتجزون تعرضهم أثناء احتجازهم لأعمال متنوعة من التعذيب وسوء المعاملة، وكان ذلك عادة لإجبارهم على "الاعتراف"، أو على سبيل العقوبة أو التخويف. وشمل ذلك التعليق من طرف واحد أو من طرفين لفترات طويلة (الشبح) أو حشرهم في إطارات السيارات (الدولاب). وكانوا يتعرضون للضرب المُبرح على جميع أجزاء الجسم، بما في ذلك الأعضاء التناسلية، وغالباً بخراطيم المياه الخضراء أو العصي أو الكابلات أو غيرها من الأدوات. وشملت الأساليب الأخرى التي ذكرها المحتجزون الصدمات الكهربائية وحرق أجزاء الجسم والعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، وصف معظم المحتجزين احتجازهم في ظروف غير إنسانية ترقى إلى حد سوء المعاملة وقد تصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب: الاكتظاظ الشديد ونقص الغذاء ومياه الشرب والمرافق الصحية، وانتشار الأمراض والعلل، والحرمان من الرعاية الطبية. وشهد الكثير منهم حالات وفاة أثناء الاحتجاز.

وفيما يتعلق بالحكومة السورية، يُركز التقرير على **إدارات المخابرات الرئيسية الأربع** التي غالباً ما يتم الإبلاغ عن التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز التابعة لها – وهي المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية والأمن السياسي والمخابرات العامة – **بالإضافة إلى إدارة الأمن الجنائي التابعة للشرطة والسجون العسكرية.** . وكل إدارة من إدارات الاستخبارات الحكومية الأربع لها مقر في دمشق يتألف من عدة فروع مركزية وتدير فروعاً في جميع أنحاء البلد، وتحتجز مجتمعة آلاف المحتجزين. ويُسلِّط هذا التقرير الضوء على الانتهاكات التي تُرتكب في مراكز احتجاز بعينها، منها فرع المخابرات العسكرية 235 (ويُعرف أيضاً باسم فرع فلسطين) والفرع 261 في حُمص، والفرع 271 في خان شيخون في إدلب؛ وفروع المخابرات الجوية في مطارات حرستا وحلب والمزة وكويرس؛ وفروع الأمن السياسي في الفيحاء ودمشق وحمص؛ وفروع المخابرات العامة في حلب وخان شيخون وإدلب؛ وفرع الأمن الجنائي في حمص؛ والسجون العسكرية في صيدنايا والبالوني.

ويظل التعذيب وسوء المعاملة أيضاً من بين القضايا الخطيرة المثيرة للقلق في أجزاء من سوريا تقع تحت **سيطرة الجماعات المسلحة من غير الدولة**، ولا سيما ضد من يُنظر إليهم باعتبارهم من معارضي الجماعة التي تفرض سيطرتها. كما أن أشكال التعذيب وأنماط الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري تعكس صورة مما ترتكبه الحكومة السورية، رغم أن حجمها أصغر بكثير.

ويوثِّق التقرير التعذيب وسوء المعاملة من جانب ثلاث جماعات مسلحة غير تابعة للدولة تُسيطر على الأراضي وتحتجز المعتقلين والسجناء، وهي **هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية**. وفيما يتعلق بهيئة تحرير الشام، تشمل المرافق التي تم توثيق الانتهاكات المرتكبة فيها منذ عام 2020 مركزي الاحتجاز في سرمدا وحارم؛ والفرعين 107 و77؛ بالإضافة إلى الفرع 33 في إدلب وكذلك مرفق احتجاز يقال إنه ملحق بمحكمة في سرمدا. وأما مرافق الجيش الوطني السوري التي تم توثيق هذه الانتهاكات فيها منذ عام 2020 فهي تشمل السجون والمرافق المؤقتة التي تديرها فصائل فردية تابعة للجيش الوطني السوري (بما في ذلك سليمان شاه وحمزة والسلطان مراد وأحرار الشام وأحرار الشرقية وفيلق الشام ومحمد الفاتح) وكذلك المرافق التي يديرها الجيش الوطني السوري والشرطة المدنية. وأخيراً تشمل مرافق قوات سوريا الديمقراطية التي تم توثيق هذه الانتهاكات فيها منذ عام 2020 عشرات المرافق التي يُحتجز فيها مقاتلون سابقون يقال إنهم ينتمون إلى داعش، بما في ذلك سجن الصناعة في مدينة الحسكة، وسجون ومرافق مؤقتة أخرى تديرها قوات سوريا الديمقراطية أو قوات الأمن الداخلي الكردية (الأسايش) التي يرد تفصيلها أدناه، بالإضافة إلى مخيمي الهول والروج.